قضايا الهجرة واللجوء في أوروبا ما بين التسييس والأمننة

Migration and Asylum Issues in Europe Between Politicization and Securitization

أحمد عبدالحافظ فواز

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

مستخلص

كانت قضايا الهجرة غير الشرعية واللجوء –كقضايا أخرى مثل الانقسامات العرقية والإثنية وتنامي حركات التطرف والإرهاب– قد حازت اهتماماً أكبر بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد تحولت قضايا اقتصادية الطابع لقضايا سياسية وأمنية بالدرجة الأولى. وعند مناقشة المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون برحلاتهم سعياً للوصول لحدود أوروبا ألقى محللون باللائمة على السياسات التي تتبعها الدول الأوروبية. كما أضحى الحديث عن الأمن حاضراً في تلك القضايا، وتزايد الربط بين الأمن الداخلي والخارجي للدول. تسعى الدراسة لاستكشاف أهم ملامح عمليات التسييس والأمننة التي شهدتها قضية اللاجئين في أوروبا عبر الإجابة عن **السؤال الرئيس التالي:** كيف تم استحضار قضايا اللجوء والهجرة لتحويلها لقضية أمنية ذات أولوية عليا على المستوى الأوروبي منذ عام ٢٠١٥؟ وللإجابة عن هذا السؤال تثور مجموعة من **الأسئلة الفرعية**، منها: ما هي أهم ملامح الأمننة التي بدأت تتجلى مظاهرها خلال أزمة اللاجئين في أوروبا عام ٢٠١٥؟ كيف أثر خطاب الأمننة على التعامل مع اللاجئين غير الأوروبيين؟ كيف انعكست الحرب الروسية الأوكرانية على تسييس قضايا اللجوء في أوروبا؟ لماذا تباينت سياسات الدول الأوروبية تجاه تسييس أو أمننة قضايا الهجرة واللجوء؟

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ اللجوء؛ التسييس؛ الأمننة؛ أوروبا؛ اليمين المتطرف؛ اللاجئون السوريون

Abstract

Illegal immigration and asylum issues, like other issues such as racial and ethnic divisions and the rise of extremist and terrorist movements, have gained greater attention after the end of the Cold War. Economic issues have turned into primarily political and security issues. When discussing the risks that refugees and migrants face in their journeys to reach Europe's borders, analysts have blamed the policies pursued by European countries. Security has also become a major theme in these issues, and the link between the internal and external security of countries has increased. The study seeks to explore the most important features of the politicization and securitization processes that the refugee issue has witnessed in Europe by answering the following main question: How have asylum and immigration issues been invoked to transform

them into a security issue of high priority at the European level since 2015? To answer this question, a set of sub-questions arise, including: What are the most important features of securitization that appeared during the refugee crisis in Europe in 2015? How has the securitization discourse affected the treatment of non-European refugees? How did the Russian-Ukrainian war affect the politicization of asylum issues in Europe? Why did European countries' policies differ whether towards politicizing or securitizing immigration and asylum issues?

مقدمة

قادت الحرب الدائرة في سوريا منذ عام ٢٠١١ إلى تحويلها من إحدى كبريات الدول العربية استقبالاً واستضافةً للاجئين إلى واحدة من كبريات المصدرين لأولئك اللاجئين. فقد لجأ الفارون من العمليات العسكرية إلى بعض الدول المجاورة وسعى آخرون للانتقال إلى أوروبا. هذه الفئة الأخيرة تدفقت بأعداد هائلة على القارة العجوز مما دفع رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك جان كلود يونكر (Jean-Claude Juncker) في مارس ٢٠١٦ لوصف الأزمة بأنها التحدي الأكبر الذي يواجه الاتحاد الأوروبي منذ نشأته.

ازدادت الأمور سوءاً للاقتصادات الأوروبية مع ظهور جائحة كورونا التي استنزفت موارد تلك الدول وما أن بدأت تتعافى من تأثيراتها حتى اندلعت المواجهات العسكرية بين روسيا وأوكرانيا لتجد القارة نفسها من جديد أمام أزمة لجوء تم توصيفها بالأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. وقد جاءت تلك الأحداث في وقتٍ تزايد فيه الاهتمام بقضايا اللجوء والهجرة ولم يعد قاصراً على وزارات بعينها كالعمل أو الهجرة بل امتد لوزراء معنيين بالعلاقات الخارجية والأمن الدولي وشؤون الدفاع حتى وصل لمستوى رؤساء الحكومات والدول.

كانت قضايا الهجرة غير الشرعية واللجوء مثلها كقضايا أخرى مثل الانقسامات العرقية والإثنية وتنامي حركات التطرف والإرهاب قد حازت اهتماماً أكبر بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد تحولت قضايا اقتصادية الطابع لقضايا سياسية وأمنية بالدرجة الأولى. وعند مناقشة المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون برحلاتهم سعياً للوصول لحدود أوروبا ألقى محللون –منهم أوروبيون– باللائمة على السياسات التي تتبعها الدول الأوروبية لقرابة عقدين من الزمان والتي جعلت من السفر الآمن وبالطرق القانونية حلماً صعب المنال للفارين من نيران الحروب ومشكلات الفقر والبطالة ببلادهم. كما أضحى الحديث عن الأمن حاضراً في تلك القضايا، وتزايد الربط بين الأمن الداخلي والخارجي للدول. هذا وقد تباينت سياسات ومواقف الدول الأوروبية من هؤلاء اللاجئين فمنها من رحّب باستضافتهم ومنها من رفض وأيضاً تباينت مبررات الترحيب أو الرفض من كل طرف.

تسعى الدراسة لاستكشاف أهم ملامح عمليات التسييس والأمننة التي شهدتها قضية اللاجئين في أوروبا عبر الإجابة عن **السؤال الرئيس التالي:** كيف تم استحضار قضايا اللجوء والهجرة لتحويلها لقضية أمنية ذات

أولوية عليا على المستوى الأوروبي منذ عام ٢٠١٥؟ وللإجابة عن هذا السؤال تثور مجموعة من **الأسئلة الفرعية**، منها: ما هي أهم ملامح الأمننة التي بدأت تتجلى مظاهرها خلال أزمة اللاجئين في أوروبا عام ٢٠١٥؟ كيف أثر خطاب الأمننة على التعامل مع اللاجئين غير الأوروبيين؟ كيف انعكست الحرب الروسية الأوكرانية على تسييس قضايا اللجوء في أوروبا؟ لماذا تباينت سياسات الدول الأوروبية تجاه تسييس أو أمننة قضايا الهجرة واللجوء؟

يلاحظ ارتباط تسييس الهجرة واللجوء بتجاوز إشكالية الظاهرة كقضية سياسية يجب حلها أو التخفيف من حدتها من خلال النشاط السياسي وبعض الممارسات البيروقراطية والتقنية.[١]

وفي سياق التمييز بين أمننة قضية ما أو موضوع وتسييسه يمكن النظر للتسييس والأمننة كعمليتين منفصلتين وربما تحدثان بالتزامن فيتم تسييس الموضوع وإضفاء الطابع الأمني عليه لكن في حالات أخرى ربما تتم أمننته دون أن يتم تسييسه.[٢]

الإطار الزمني للدراسة

يبدأ الإطار الزمني للدراسة في عام ٢٠١٥ الذي وصل فيه عدد اللاجئين والمهاجرين غير الأوروبيين لأوروبا حوالي مليون شخص، وأضحى لزاماً على الدول الأوروبية اتخاذ السياسات والتدابير اللازمة للتعامل مع تلك الأزمة. مع ملاحظة أنه أحياناً قد يتم استدعاء فترات تاريخية سابقة على عام ٢٠١٥ لفهم السياق التاريخي الذي تبلورت فيه الظاهرة.

ويتنهي الإطار الزمني في أكتوبر ٢٠٢٣ والذي شهد قمة الاتحاد الأوروبي التي استضافتها غرناطة الإسبانية لكن ظهرت فيها الخلافات بين الدول الأعضاء بالاتحاد. فقد سعت القمة لإنشاء آلية تضامن ملزمة للأعضاء متى واجهت إحداها وضعاً استثنائياً كتدفق المهاجرين بأعداد كبيرة على حدودها. كما تؤسس الآلية أيضاً نظاماً يقلل من إجراءات اللجوء التقليدية لكن الحماية التي يوفرها للمهاجرين ستكون أقل. إلا أن التصويت على تلك الآلية شهد رفضاً من كلٍ من بولندا والمجر وامتناعاً من النمسا وسلوفاكيا والتشيك.

أولاً: اللاجئون والتسييس والأمننة، إطار نظري ومفاهيمي

تسعى الدراسة بهذا القسم للتعريف بشكل موجز بمفهومي الأمننة والتسييس.

١. الأمننة

ظهر مصطلح الأمننة للإشارة للعملية التي يسعى عبرها ممثلو الدولة لتحويل القضايا السياسية لقضايا أمنية؛ ومن ثم تحوز هذه القضايا مزيداً من الاهتمام وتُخصَّص للتعامل معها موارد أكثر ويصير متاحاً لمواجهتها

ومعالجتها وسائل غير اعتيادية. وقد أضحت الأمننة إحدى النظريات المهمة للدراسات الأمنية منذ تسعينيات القرن العشرين. وارتبطت هذه النظرية ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من العلماء أسسوا ما أُطلق عليه "مدرسة كوبنهاغن".[٣]

تعتمد عملية الأمننة على أربعة عناصر. الأول هو الفاعل أو العنصر المُؤَمنِن، ويعني ذلك الكيان الذي يصنع الفعل أو الحركة المؤَمنَنَة. الثاني هو التهديد الوجودي، ويعني الموضوع المعرّف بأنَّه يمثل ضرراً محتملاً. الثالث هو الموضوع المرجع، أي الموضوع المعرض للتهديد والذي يحتاج لحماية. الرابع هو الجمهور، وهو يمثّل هدف الخطاب أو الفعل المؤمْنَن والذي يتعين إقناعه بخطورة قضيةٍ ما وقبوله كونها تهديداً أمنياً.[4]

لكن يلاحظ أن الحالة الأمنية لأي موضوع لا تتحدد مسبقاً وإنما يتم تشكيلها باستمرار عبر علاقة ثنائية الاتجاه بين الفاعلين أو الوكلاء الذين يدّعون امتلاكهم سلطة تحديد الصفة الأمنية للموضوع من ناحية، والجمهور الذي يقرر الامتثال لتلك الرؤية أو رفضها من ناحية أخرى.[٥]

هناك دلائل واضحة على سعي الدول الأوروبية وضع القيود على وصول اللاجئين أو استضافتهم. فعلى سبيل المثال أصدرت محكمة العدل الأوروبية في ٦ يوليو ٢٠٢٣ حكما يقضي بإمكانية حرمان لاجئ من وضع الحماية في الاتحاد الأوروبي، إذا أدين بارتكاب جريمة ذات خطورة بالغة، وتم اعتباره خطراً على المجتمع. شددت المحكمة، التي تتخذ من لوكسمبورغ مقرا لها، على ضرورة اجتماع الشرطين في الوقت ذاته ليكون هناك مبرر قانوني لإلغاء وضع اللجوء. وقالت في حكم صدر بهدف الإيضاح لمحاكم الدول الأعضاء، وهي تتخذ قراراتها بقضايا ذات صلة، إنه إذا كان الأمر كذلك، فيسمح لدول الاتحاد الأوروبي بإلغاء تلك الحماية، لكنها ليست مُلزَمة بذلك.[6] وفي الشهر ذاته خرجت تقارير صحفية عن سعي الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم المالي للدول غير الأوروبية التي يلجأ إليها المهاجرون للوصول للحدود الأوروبية مقابل احتواء تلك الدول مغادرة المهاجرين وطالبي اللجوء نحو أوروبا. واستضافت روما – كما سيرد تفصيله لاحقاً– في ٢٣ يوليو ٢٠٢٣ مؤتمراً عن الهجرة والتنمية لمناقشة ملف الهجرة غير الشرعية من أفريقيا لأوروبا. على الرغم مما يراه البعض للهجرة من فوائد اقتصادية إلا أن كثيرين يلقون باللائمة على الهجرة بأنها حصان طروادة للجريمة والإرهاب وتفشي الأمراض المعدية وعدم الاستقرار السياسي والتهديد الثقافي والانهيار الاقتصادي. وبناءً على ذلك، ظهرت وجهات نظر مشوهة للهجرة داخل الدول الأوروبية روّجت لمقولات بأن المهاجرين واللاجئين لأوروبا من خارجها يمكنهم تهديد الأمن الداخلي (من خلال زيادة معدلات الجريمة والإرهاب وانتشار الفوضى) والأمن المجتمعي (من خلال تحدي القيم المسيحية البيضاء) والأمن الاقتصادي (من خلال الحصول على الوظائف وأموال الدعم الاجتماعي من المواطن المولود بالبلاد). يؤدي ما سبق إلى إضفاء الطابع الأمني على الهجرة واللجوء ويُفضي إلى تشكيل الخطاب السائد فقط من خلال المفردات المرتبطة بالأمن.[٧]

لكنّ خطابات الأمننة ليست واقعاً جديداً على السياسات الأوروبية. ففي ثمانينيات القرن العشرين كانت الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة في أوروبا الغربية تستغل الزيادة الهائلة في عدد طالبي اللجوء واللاجئين لإثارة قضايا كمخاطر التغيير الديموغرافي وتركيبة السكان؛ والصعوبات الاقتصادية التي كانت تواجهها غالبية دول أوروبا الغربية في تلك اللحظة لكسب أصوات المؤيدين. قدمت تلك الأحزاب نفسها على أنها حامي المواطنين ضد الغرباء مصدر التهديد، وتقربت منهم عبر خطاب كراهية الأجانب. من ثم، استطاعت الأحزاب الشعبوية اليمينية الراديكالية –بدخولها بقوة إلى المشهد الأوروبي من خلال مضاعفة أصوات مؤيديها وتمثيلها البرلماني– أن تساهم بشكلٍ مهم في تشكيل صورة سلبية للمهاجرين كقضية أمنية، وبالتالي إلى تطرف الخطاب العام نحو أولئك اللاجئين.[٨]

ساهم أيضاً في تسهيل عملية أمننة قضايا اللجوء قيام بعض وسائل الإعلام الغربية بترويج خطاب الكراهية وربط الهجرة بما شهدته دول أوروبية من تزايد للأنشطة الإجرامية مثل الإرهاب وتهريب البشر والاعتداءات الجنسية والسرقة والتخريب. لذا لم يكن مستغرباً ربط الهجرة بشكل أكبر بانعدام الأمن كما في أعقاب حوادث إطلاق النار في كوبنهاغن في فبراير ٢٠١٥ وهجمات باريس الإرهابية في نوفمبر من نفس العام. عملت وسائل الإعلام آنذاك كجهة فاعلة رئيسية لوصم المهاجرين باستخدام أشكال من التصورات المؤطَّرة أو الصور النمطية (stereotypes). بل وكشفت التحقيقات أن التغطية الصحفية أثناء تلك الحوادث تنبت منظوراً مناهضاً للمهاجرين، وقد ساعد ذلك في خلق تصور بأن الهجرة وانعدام الأمن مترادفان.[٩]

لذلك يمكن النظر للأمننة على أنها نسخة أكثر تطرفًا من التسييس، حيث يتم أخذ العديد من مجالات السياسة خارج الأطر القائمة. من ثم، تسعى نظرية الأمننة لتحليل عملية كيفية تحويل قضية من منطقة غير مسيسة أو مسيسة إلى منطقة أمنية، وكيف تصبح تهديدًا وجوديًا من خلال الأفعال الخطابية من قبل الجهات الأمنية، وكيف تقنع الجمهور بقبول اتخاذ إجراءات غير اعتيادية. لكن يتم انتقاد نظرية الأمننة بشكل أساسي بسبب تصوراتها المبسطة واستبعاد الأفعال غير الخطابية من النظرية. ومع ذلك، توفر نظرية الأمننة مصدراً مهماً للبحث عند دراسة الأمن، عن طريق نقل التحليل خطوة بعيدًا عن العوامل المادية فقط إلى العوامل الاجتماعية والسياسية وتصوير عملية البناء الذاتي للأمن ما بين أمننة الفاعلين والجمهور فيما يتعلق بالتهديد.[١٠]

٢. التسييس

يستخدم مصطلح التسييس في إطارين مختلفين. الأول يخص المشكلات والقضايا، والآخر يُعنى بالأفراد. يقصد بتسييس المشكلات في المجتمع انتقالها إلى عالم السياسة، أي تسليمها لأشخاص فاعلين لديهم النفوذ الكافي لتحويل هذه المشكلات إلى موضوعات نقاشية على الساحة السياسية سواء المؤسساتية أو الإعلامية. أما

تسييس الأفراد، فيمثل أحد أبعاد مفهوم المشاركة السياسية. ويعبر عن السعي للفت الانتباه والإحساس بوجود مصلحةٍ ما، وصولاً للمشاركة الفعالة للأفراد بالحياة السياسية. وقد يكون ذلك بالفعل موجوداً لدى بعض الأشخاص، فيما قد يجري تنشيطه وبثه على نطاق أوسع بصفوف المواطنين العاديين خلال ظروف وأوضاع محددة.[11]

بالطبع موضوع الدراسة يندرج تحت الإطار الأول المعني باستخدام المصطلح في القضايا والمشكلات. مع تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين للقارة الأوروبية وتنامي تأثيرات تلك القضية على الأوضاع الداخلية لدول اللجوء سعت الأحزاب السياسية –خاصةً اليمينية– إلى استدعاء القضية في حملاتها الانتخابية وتوظيفها مستغلة حالة الاستياء تجاه موجات الهجرة واللجوء والتي سادت بين قطاعات من المواطنين خاصةً في الدول التي تعاني اقتصاداتها بدرجة أو بأخرى أو التي تتنامى فيها التيارات القومية الرافضة عموماً لاستضافة الآخرين.

ففي عام ٢٠١٥ الذي بدأت تتفاقم فيه أزمة اللجوء كانت هناك ٣٩ دولة من أصل ٤٤ دولة أوروبية لديها أحزاب يمينية متطرفة ممثلة في برلماناتها. وفي حين حصلت بعض هذه الأحزاب على تمثيل ضئيل في بعض البلدان مثل فرنسا وهولندا، حققت ببلدان أخرى نجاحات كبيرة، بما في ذلك إيطاليا والسويد والنمسا وبولندا.[١٢]

من المهم أن نفهم أيضاً نجاح ليس فقط أحزاب اليمين المتطرف التي حازت سلطة سياسية على أعلى مستويات السياسة، ولكن أيضاً تلك التي اقتربت من الفوز ولكنها خسرت بفارق ضئيل حيث يعطي ذلك دلالات مهمة حول السلوك التصويتي وكيف يفكر عدد كبير من الناخبين الأوروبيين. ففي أبريل ٢٠٢٢، خسرت مارين لوبان –رئيس حزب التجمع الوطني آنذاك– الانتخابات الرئاسية أمام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. لكنها رغم ذلك حصلت على أكثر من ٤١٪ من إجمالي الأصوات. ويمثل الهامش الضئيل فارقاً أضيق بين المرشحيْن مقارنة بانتخابات ٢٠١٧ التي فاز فيها الرئيس ماكرون بنسبة ٦٦.١٪ من الأصوات.[١٣]

ظهرت الامتدادات السياسية لقضية الهجرة منذ ثمانينيات القرن العشرين، لكن القضية اكتسبت مكانة بارزة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أصبحت الهجرة إحدى قضايا الاستقطاب في نقاشات القوى السياسية بالدول. الانقسامات حول ثنائيات بالخطاب السياسي مثل ثنائية السكان الأصليين والوافدين الجدد، وتصوير الهجرة على أنها معركة حتمية لتنافس المصالح بين نحن (المواطنين) وهم (المهاجرين) كانت بمثابة الأداة المثالية لتسييس مسألة الهجرة. ويلاحظ أنه كلما تصاعد النقاش حول قضيةٍ ما، أصبحت أكثر تسييسًا. وفي النهاية شارك المزيد والمزيد من الفاعلين بالمناقشات.[١٤] ثنائية نحن وهم لا تعني فقط الجوانب الثقافية المتصلة بقضايا التسييس والاستقطاب السياسي. فتلك الثنائية لا تعني غياباً للأمننة؛ فمن بين القضايا التي تثيرها عملية الأمننة تهديد الأمن المجتمعي، التهديد الثقافي "تهديد الهوية" بالإضافة للأبعاد الأيديولوجية. على الرغم من تنامي النزعات القومية وكراهية الأجانب في بعض الأوروبية –كما في بواندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا– فإن

هناك دولاً أخرى شهدت –كبعض العواصم الأوروبية في عام ٢٠١٥ مثل لندن وبرلين ومدريد– تظاهرات تدعم المهاجرين وتندد بأشكال التطرف بالمجتمع. كما أرجعت تحليلات تسامح بعض الدول مع اللاجئين إلى فعالية المجتمع المدني بها وضغطه المباشر على صانعي القرار بتلك الدول. لكن في الجهة المقابلة كلما تزايد نفوذ اليمين المتطرف والجماعات المناهضة للمهاجرين زادت القيود على اللاجئين وفرضت الدول مزيداً من الاحتياطات التي قد تمتد لتشمل رفض استقبال أعداد إضافية من هؤلاء اللاجئين.[١٥]

ثانياً: أوروبا وأزمات الهجرة واللجوء

عبر قرابة المليون لاجئ ومهاجر البحر المتوسط في عام ٢٠١٥ في طريقهم لأوروبا وانتقلت غالبيتهم – ٨٥٠ ألفاً– من تركيا إلى اليونان فيما اعتبر إحدى كبريات حركات النزوح نحو أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.[١٦] وفي إطار السعي المؤسسي للتعامل مع تلك الأزمة توصل المجلس الأوروبي وتركيا في ١٨ مارس ٢٠١٦ إلى اتفاق يهدف إلى وقف تدفق الهجرة غير النظامية عبر تركيا إلى أوروبا. بموجب الاتفاق يجب إعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء الجدد الذين يصلون من تركيا إلى الجزر اليونانية والذين تم إعلان عدم قبول طلباتهم للجوء إلى تركيا.[١٧] كما ينص على أنه مقابل كل مهاجر سوري يُعاد لتركيا، يتم إعادة توطين سوري موجود بالفعل في تركيا في الاتحاد الأوروبي. ثارت آنذاك شكوك كثيرة حول تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك كيفية إعادة المهاجرين. وتم الإعلان عن وصول خبراء من مسؤولي الأمن والهجرة والمترجمين، إلى اليونان للمساعدة في تنفيذ الاتفاق.[١٨]

شهدت الاتفاقية فترات توتر مثلما حدث عام ٢٠٢٠ عندما صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أواخر فبراير ٢٠٢٠ بأنه لن يمنع بعد الآن اللاجئين السوريين بشكل رئيسي في بلاده من التوجه إلى أوروبا. فرغم أن الاتفاق قاد لانخفاض حاد في عدد الأشخاص الذين يعبرون بحر إيجه إلى اليونان لكن تصريحات أردوغان السابقة خرجت بعد أيام شهدت فيها الحدود البرية لتركيا مع اليونان آلاف الوافدين الجدد، حيث قوبل الأشخاص الذين يسعون إلى دخول أوروبا بقوات عسكرية تستخدم الغاز المسيل للدموع. وكانت نتيجة تلك التصريحات صرف الاتحاد الأوروبي لجزء كبير من قيمة المساعدات الاقتصادية التي وعد بها الاتحاد الأوروبي أنقرة والتي بلغت ستة مليارات يورو.[١٩]

على الرغم مما سبق ظهر التعاطف الشعبي من عدة فئات بالمجتمعات الأوروبية تجاه قضية اللاجئين السوريين عقب نشر صحف ووكالات أنباء لمشاهد أبرزت شكلاً من تلك المآسي التي كان يعاصرها لاجئو سوريا منذ اندلاع الصراع ببلادهم والفشل الواضح للقوى الأوروبية في إيقاف العدوان المستمر على السوريين وعجزهم كذلك عن التعامل بالشكل المطلوب مع الضحايا الذين فروا لأوروبا سعياً نحو الوصول لملاذٍ آمن لهم.

كان من بين تلك المشاهد المأساوية الصورة التي التقطتها الكاميرات لإيلان كردي، ذلك الطفل السوري الغارق على شواطئ تركيا في عام ٢٠١٥.[٢٠] لكن بالمقابل أدى الإعلام الغربي أيضاً –في حالات أخرى– دوراً مغايراً عبر حشد مشاعر المواطنين الأوروبيين ضد المهاجرين واللاجئين وركّز على المشكلات التي تزامنت مع قبول طالبي اللجوء خاصة في ظل اتهامات بأن هؤلاء اللاجئين هم بمثابة قنابل موقوتة وإرهابيون محتملون. وأضحت وتيرة الاتهامات تتزايد مع كل تفجير تشهده أوروبا أو حادثة عنف يتهم فيها أجانب.

ظهرت خطابات الأمننة سريعاً في بداية أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥؛ فقد تحدث رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي دونالد تاسك (Donald Tusk) عن خطر احتمال أن تؤدي الأزمة إلى تدمير الاتحاد. وحذَّر رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز (Martin Schulz) من أن أوروبا لم تفشل بعد لكن الوضع لا يزال مقلقاً للغاية. كما وصفت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني (Federica Mogherini) أزمة المهاجرين بأنها ليست حالة طوارئ إنسانية فحسب بل وأزمة أمنية أيضاً. إلى جانب ذلك، صرح النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانز (Frans Timmermans) أن كل أوروبي سيشعر بعواقب الأزمة. وامتدت هذه النوعية من الخطابات لشخصيات سياسية بارزة بالدول الأوروبية. فقد وصف رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان (Viktor Orbán) الهجرة بأنها تهديد لبقاء أوروبا، وعرّف الرئيس التشيكي ميلوس زيمان (Milos Zeman) الأزمة بأنها "غزو منظم" لأوروبا وأن الثقافة الأوروبية أضحت معرضة لخطر الاضطهاد من قبل ثقافة أجنبية.[٢١]

تباين مواقف الدول الأوروبية تجاه اللاجئين غير الأوروبيين

لم يكن من المستغرب –على ضوء ما تم عرضه سابقاً– أن تتباين مواقف الدول الأوروبية حيال قضية المهاجرين واللاجئين الفارين من مناطق الصراع بالشرق الأوسط وغيره من مناطق توترات وبقاع ساخنة أخرى بالعالم. لكن مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وجدت دول أوروبا نفسها من جديد أمام أزمة لجوء تتفاقم سريعاً ولابد من التعامل معها بذات السرعة.

غير أن طبيعة الأزمة هنا تتباين عن سابقاتها التي نشأت من اضطرابات الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. فالمهجَّرون واللاجئون قادمون من أوكرانيا، الدولة المجاورة والمدعومة أمريكياً وأوروبياً في مواجهة روسيا. فقد كان واضحاً أن العامل الإنساني ليس هو المحدد الأوحد لتعامل الدول الأوروبية مع تبعات الأزمة وإنما هناك أيضاً مجموعة من المحددات السياسية والاستراتيجية والتي أبرزتها تصريحات قيادات دول عُرفت بعدم ترحيبها باللاجئين. أبدت تلك القيادات عزمها العمل على دعم اللاجئين الأوكرانيين. لكن تلك التصريحات كانت شبه غائبة عند التعامل مع اللاجئين غير الأوروبيين والذين تباينت تجاههم سياسات الدول الأوروبية بحيث يمكن التمييز بين

ثلاثة فئات من تلك الدول. الأولى هي الدول التي لا ترحب أو تتحفظ على استقبال اللاجئين والمهاجرين، والثانية هي التي ترحب عموماً بالمهاجرين واللاجئين، والثالثة هي التي قد تقبل بكونها دول ممر وليس دول إقامة لهؤلاء اللاجئين.

أ. الدول غير المرحبة باللاجئين غير الأوروبيين

تضم تلك الفئة دولاً مثل المجر واليونان وكرواتيا وبلغاريا. هذه الدول التي عُرفت سياساتها بمسمى سياسات القلعة الحصينة لكونها لا تبدي ترحاباً بأولئك اللاجئين من خارج أوروبا ودأبت غالباً على إيقاف موجات اللجوء والتصدي للمهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون أراضيها وترحيلهم قسراً إلى من حيث جاءوا.

تأتي المجر على رأس قائمة الدول الأوروبية التي تعرضت لانتقادات جراء تعاملها غير الإنساني مع اللاجئين وتزامن ذلك مع دور سلبي لوسائل الإعلام اليمينية التي روّجت لأجندة محافظة تعادي الأجانب تبنتها الحكومة المجرية برئاسة فيكتور أوربان. فقد أقرت تلك الحكومة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٥ قانوناً يتيح لرجال الشرطة إطلاق الرصاص الحي على المهاجرين غير الشرعيين واعتبار تقديم المساعدة لهم جريمة. جاء ذلك في أعقاب حملة ممنهجة للإعلام اليميني وصفت فيها اللاجئين بالكابوس الذي يجب التخلص منه حتى إن كان ذلك باستخدام السلاح. [٢٢] وأخذ أنصار اليمين المتطرف الترويج لأن استقدام المهاجرين والترحيب باللاجئين سوف يمنح الوظائف التي يستحقها المواطنون لغيرهم وسيضع مزيداً من الضغوط على اقتصاد البلاد القومي ويخلق أعباءً إضافيةً سيتحملها دافعو الضرائب. [٢٣]

كما ضمت هذه الفئة من الدول الرافضة للاجئين غير الأوروبيين بلداناً بعيدةً عن حدود تلك الدول الأوروبية التي يلجأ عادة إليها اللاجئون والمهاجرون غير الشرعيين. من بين هذه الدول الدنمارك التي وافقت على مضض في عام ٢٠١٥ – بضغط من الاتحاد الأوروبي– على دخول ٣٥ ألف لاجئ سوري أراضيها. لكنها سنّت شريعاً حزمة تشريعات أظهرت عدم الترحيب بأولئك اللاجئين مثل "قانون المجوهرات" الذي يعطي الحكومة الحق بمصادرة أية مقتنيات في حيازة طالبي اللجوء إذا ما تجاوزت قيمتها آنذاك ما يوازي نحو ألف دولار. [٢٤]

في ظل تنامي حركات اليمين المتطرف عبر أوروبا وقبول خطابها المعادي للمهاجرين واللاجئين لدى بعض قطاعات المواطنين بتلك الدول تأثرت سياسات بعضها –بدرجات متفاوتة– خاصةً قبيل أوقات الانتخابات بتلك التوجهات.

لذلك أضحى ممكناً ضم فرنسا للقائمة السابقة حيث قدّمت الحكومة الفرنسية في منتصف مارس ٢٠٢٣ مشروع قانون لمجلس الشيوخ –الغرفة العليا لبرلمان فرنسا– ينتقص من الحقوق الممنوحة سابقاً للأجانب على الأراضي الفرنسية ويفرض قيوداً إضافية على اللاجئين غير الشرعيين. شملت بنود القانون تشديداً للرقابة على

المؤسسات وقطاعات التوظيف المختلفة للحيلولة دون توظيف من لا يملك إقامة قانونية وكذلك طرد وترحيل مَن يتم اعتباره يمثل تهديداً للنظام العام.[٢٥]

انتهزت الأحزاب الفرنسية اليمينية الفرصة لتسييس القضية حيث استغل أعضاء تلك الأحزاب بمجلس الشيوخ مناقشة مشروع القانون لفتح ملف العلاقات الفرنسية الجزائرية وطالبوا بإيقاف إصدار تأشيرات الدخول لمواطني الجزائر كنوع من الرد على مزاعم قيام الأخيرة بتوجيه قنصلياتها لرفض منح التراخيص اللازمة لترحيل المهاجرين الموجودين بشكل غير قانوني على الأراضي الفرنسية وتهديدها أيضاً بإيقاف إصدار تأشيرات الدخول لمواطني فرنسا. ورغم نفي وزارة الخارجية الجزائرية هذه الادعاءات إلا تلك الأحداث لم تكن مفاجئة في ظل التوتر بين فرنسا ودول المغرب العربي عموماً فيما يخص ملف الهجرة.[٢٦]

ب. الدول المرحبة باللاجئين غير الأوروبيين

تأتي ألمانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تنتهج سياسة الباب المفتوح تجاه المهاجرين –سواء الأوروبيين أو غير الأوروبيين– حتى قادت تلك السياسة لتغيير تركيبة الدولة السكانية وبلغت نسبة المنحدرين من أصول أجنبية ما يزيد على ربع عدد السكان بحسب التقديرات الصادرة عن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني في أبريل ٢٠٢٢. ومن المتوقع –إذا ما استمرت تلك السياسة– أن تتزايد النسبة في ظل تدفق اللاجئين الأوكرانيين ومنحهم إقامة دائمة بالبلاد.[٢٧]

إن إلقاء نظرة على نسب تزايد السكان بألمانيا منذ إعادة التوحيد في عام ١٩٩٠ يكشف كيف أعقبت تدفق موجات لاجئين فارين من صراعات خارج ألمانيا كالصراع في يوغوسلافيا السابقة والذي نجم عنه استقبال ألمانيا حوالي ٧٠٠ ألف لاجيء، وقبولها استضافة نحو مليون لاجيء فروا من صراعات بالشرق الأوسط عام ٢٠١٥. ولاحقاً توافدَ اللاجئون الفارون من الحرب الروسية الأوكرانية.[٢٨]

رغم ذلك الترحاب باللاجئين والمهاجرين في ألمانيا إلا أن الإحصاءات الرسمية كشفت عن مغادرة ٧٥٠ ألف شخص الأراضي الألمانية في العام ٢٠٢١ من إجمالي مليون ومائة ألف مهاجر تم استقبالهم ذلك العام. يمكن تفسير رحيل هذا العدد الكبير من خلال الانتقائية الشديدة والواضحة التي تتسم بها السياسة الألمانية في التعامل مع استقدام المهاجرين والذين يجدون صعوبة في استقدام عائلاتهم ويعمل غالبيتهم بوظائف أدنى من مؤهلاتهم العلمية والمهنية.[٢٩]

لكن يلاحظ أن ألمانيا تقدم مثالاً لإسهام المهاجرين واللاجئين بشكلٍ فعالٍ في الاقتصادات الأوروبية عبر المهن المتطلبة للمؤهلات العالية أو العمالة المدربة. فقد أبرزت الإحصاءات الرسمية لنقابة الأطباء بألمانيا في أبريل ٢٠١٦ نجاح ٥٠٠ طبيب سوري لاجئ بالحصول على رخصة مزاولة المهنة بمستشفيات ومراكز طبية في

عام ٢٠١٥ فقط. هذا العدد رفع إجمالي عدد الأطباء السوريين بالمؤسسات الطبية الألمانية آنذاك إلى ٢١٤٩ طبيباً، ولذلك أصبحوا في المرتبة الرابعة –بعد أقرانهم الرومانيين واليونانيين والنمساويين– بفئة الأجانب المسجلين بنقابات أطباء ألمانيا البالغ عددها ١٧ نقابة. تتبدى حالة القطاع الصحي بألمانيا واحتياجه للمزيد من الأطباء في ظل تدني معدل الخصوبة بالمجتمع الألماني الذي ترتفع فيه كذلك نسبة كبار السن وتقاعد حوالي سدس الأطباء سنوياً ورغبة الأطباء من الشباب وحديثي التخرج بالعمل عدد ساعات أقل مما اعتاد عليه أطباء الأجيال السابقة.[٣٠]

قادت الصعوبات السابقة –بجانب عومل أخرى كشيخوخة السكان– لمعاناة الاقتصاد الألماني لسنوات من نقص مزمن بالأيدي العاملة خاصةً في بعض القطاعات المهمة كالصحة والبناء والضيافة. وبنهاية عام ٢٠٢٢ بلغ إجمالي عدد الوظائف الشاغرة حوالي مليوني وظيفة. لذلك سعت الحكومة الألمانية لإجراء تعديلات تشريعية تقدم تيسيرات لتوظيف العمال المهرة الأجانب بألمانيا. وبالفعل أقر البرلمان الألماني في ٢٣ يونيو ٢٠٢٣ قانوناً بموجبه يتم الأخذ بنظام النقاط الذي يضع في الاعتبار بعض العوامل كالمهارات المهنية والتعليم واللغة، كما يقضي بالاعتراف بالمؤهلات المهنية الأجنبية. وقد لاقى القانون ترحيباً من وزير الاقتصاد الألماني، لكن بالمقابل تعرض القانون لانتقادات من المعارضة التي رأت فيه خطوةً نحو منح بعض طالبي اللجوء بالداخل الألماني فرصة الحصول على الإقامة بالبلاد متى كانوا مؤهلين مع امتلاكهم عرضاً للعمل، أو كونهم قائمين بالعمل.[٣١]

جـ. دول الممر

يمكن في هذه الفئة الحديث عن دولٍ أوروبيةٍ مثل النمسا التي لجأ إليها آلاف المهاجرين غير الأوروبيين لأوروبا كمحطة انتقالية للوصول لدول أخرى بالقارة. لذلك كان من المفترض ألا تضطر لتوفير أماكن إقامة لفترات طويلة لهؤلاء المهاجرين إلا أنه بالأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٢ زادت طلبات اللجوء إليها بنحو ٤٠ ألف طلب عن عام ٢٠٢١، كما استضافت أكثر من ٨٥ ألف لاجئ أوكراني.[٣٢]

تُصنّف النمسا بأنها من بين الدول المعترضة على سياسات الهجرة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي حيث تنتقد السماح لمن يطلب اللجوء من محطة الوصول في دول جنوب الاتحاد بالتوجه لدول الشمال لتقديم تلك الطلبات. ومن الأمثلة المثيرة للانتباه والجدل أيضاً هنا هو حالة المجر التي تقع على حدود أطراف الاتحاد مجاورةً دولاً من خارجه حيث تلقت ٥٠ طلباً للجوء عام ٢٠٢٢ في الوقت الذي وصل فيه عدد تلك الطلبات في النمسا مائة ألف طلب عن نفس الفترة.[٣٣]

ثالثاً: ازدواجية المعايير الأوروبية في التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء

كشفت قضايا الهجرة واللجوء عن ازدواجية في ممارسات وسياسات بعض الدول الأوروبية، ويتجلى ذلك بعقد المقارنة بين تعامل هذه الدول مع اللاجئين الأوروبيين، وغيرهم القادمين من خارج القارة أو غير المنتمين لها. الأمثلة على تلك الممارسات عديدة منها حالة بولندا. فقد رفضت الأخيرة –والتشيك وسلوفاكيا أيضاً– في عام ٢٠١٥ استضافة لاجئي سوريا المسلمين وأعربت عن استعدادها لاستقبال المسيحيين منهم فقط.[٣٤] لكن بولندا ذاتها رحبت باستضافة اللاجئين الأوكرانيين بأوروبا وجاءت بالمرتبة الأولى من حيث العدد لتسبق ألمانيا والتشيك. تلك المقارنة أثارتها وسائل الإعلام الغربية في عام ٢٠٢٢، لكن كان الهدف تقديم المبررات لتلك الممارسات مثل مراسلة سي إن إن التي تابعت أخبار لاجئي أوكرانيا فجاء وصفها لهم كالتالي: "ليسوا لاجئين من سوريا، بل من أوكرانيا المجاورة. بصراحة هؤلاء مسيحيون؛ إنهم بيض، ويشبهون الأشخاص الذين يعيشون في بولندا". تزامن ذلك مع انتشار مقاطع مصورة على وسائط التواصل الاجتماعي أظهرت كيف رفضت الشرطة البولندية استقبال الطلاب الأفارقة الدارسين بأوكرانيا وظهروا مرددين: "نحن طلاب لسنا لاجئين".[٣٥]

اللافت للنظر بالأمر هنا هو تشابه التصريح السابق مع تصريحات رسمية خرجت عن مسئولين كبار بالدول الأوروبية مثل رئيس الوزراء البلغاري الذي أظهر انحيازه بقوله: يختلف لاجئو أوكرانيا عن اللاجئين الذين اعتدناهم، ولذا سيتم الترحيب بهم. هم أوروبيون يتمتعون بالذكاء والتعليم الجيد، وليس لهم ماضٍ غامض يدعونا للاشتباه بهم كإرهابيين.[٣٦] ومن الواضح هنا اختلاف الخطاب عن خطاب الأمننة الذي ساد تجاه اللاجئين غير الأوروبيين بل إنه يحمل في ثناياه دلالات عنصرية عبر وصف لاجئي أوكرانيا بأنهم أوروبيون يتمتعون بالذكاء وهو ما لا يجده ذلك المسئول متوافراً في اللاجئين غير الأوروبيين. كما أن قوله بأنهم ليس لهم ماضٍ غامض يدعو للاشتباه بهم يشير إلى اعتبار اللاجئين غير الأوروبيين في نظره إرهابيين إلى أن يثبت العكس.

الأمر لا يقتصر فقط على الخطاب لكن يظهر التباين أيضاً إذا ما تم استعراض مواقف بعض الدول السابق الإشارة إلى انتمائها لفئة غير المرحبين باللاجئين مثل الدنمارك. هذه الدولة التي أطلق على سياستها "صفر لجوء" اختلف تعاملها تماماً مع لاجئي أوكرانيا قياساً على موقفها من لاجئي سوريا. على المستوى الشعبي ظهرت بكثافة على وسائط التواصل الاجتماعي إعلانات الراغبين في عرض غرف بمنازلهم لاستضافة لاجئي أوكرانيا. وعلى المستوى الرسمي تكفلت المجالس المحلية الواقعة بها تلك المنازل بدفع الإيجار للمستضيفين. بل وأعلنت وزارة الهجرة تقديم المزيد من التيسيرات لهؤلاء اللاجئين عبر إنشائها ما أطلق عليه "القرى الأوكرانية" حيث تُقدم فيها الخدمات ورياض الأطفال والمدارس باللغة الأوكرانية.

أي أن الترحيب الشعبي بالأوكرانيين تزامن معه دعم رسمي من السلطات الدانماركية وغابت تماماً قضية تهديد الهوية التي عادةً ما تثار في خطاب الأمننة حيال اللاجئين غير الأوروبيين.

بل وعلى الجانب الآخر، سعت الحكومة الدنماركية للتخلص من عبء اللاجئين غير الأوروبين عبر السعي لإبرام صفقة مع حكومة رواندا بموجبها ترسل كوبنهاجن طالبي اللجوء للجمهورية الأفريقية، وهي خطوة لجأت إليها قبلها الحكومة البريطانية التي وقعت اتفاقية بالفعل مع نظيرتها الرواندية.[٣٧] كما أشارت تقارير في أبريل ٢٠٢٣ إلى رغبة إيطاليا في صفقة مماثلة مع حكومة طرابلس وتكون بالجنوب الليبي. لكنّ أطرافاً ليبية عبرت عن رفضها القاطع للأمر. فحينما استضافت إيطاليا في ٢٣ يوليو ٢٠٢٣ "مؤتمر روما للهجرة والتنمية" لمناقشة ملف الهجرة غير الشرعية من أفريقيا لأوروبا طالب رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي عدم تحميل بلاده ما يفوق قدراتها وطاقاتها من أجل إيقاف تدفق المهاجرين لشواطئ أوروبا. وأضاف أن الهجرة غير الشرعية لا يكفي التعامل معها أمنياً فقط. على الجانب الآخر، حذرت حكومة الشرق الليبي جميع الأطراف المشاركة بالمؤتمر وبخاصةٍ رئيس حكومة الوحدة في طرابلس عبدالحميد الدبيبة من القيام باتخاذ أية قرارات أو توصيات قد تُحدث تغييرات ديموغرافية في ليبيا عبر إعادة المهاجرين لأوروبا لتوطينهم بالأراضي الليبية.[٣٨]

جدير بالذكر هنا أن قيام الدولة المستقبلة للاجئين بإعادة توجيههم لدولة ثالثة ليست بالنمط الجديد على المجتمع الدولي فقد لجأت إليها أستراليا عبر إرسال مجموعات من طالبي اللجوء لأراضيها لمراكز احتجاز في غينيا الجديدة وناورو.[٣٩]

لكن فشل روما في عقد الصفقة مع ليبيا ربما دفعها للعمل بشكل مؤسسي من خلال الاستعانة بالمفوضية الأوروبية التي أبرمت اتفاقاً مع تونس في يوليو ٢٠٢٣ للحد من توافد المهاجرين انطلاقاً من هذه الدولة عبر تقديم مساعدات لها بإجمالي ١٠٥ ملايين يورو. المثير للاهتمام هنا أن الإعلان عن الاتفاق جاء بعد زيارة رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين (Ursula von der Leyen) جزيرة لامبيدوزا الإيطالية بأيام، وهي الجزيرة التي يتدفق إليها اللاجئون بكثافة.[٤٠]

رابعاً: الهجرة واللجوء بين التسييس والأمننة

الأحداث والتصريحات والوقائع التي وردت سابقاً لا تعني أن أمننة قضايا اللجوء في أوروبا هي المعضلة الوحيدة وإنما هناك من الدلائل ما يشير إلى التوظيف السياسي لتلك القضايا من جانب أطراف عديدة داخل الدول الأوروبية. وهو ما يمكن عرضه بإيجاز في السطور التالية.

أ. تسييس قضايا الهجرة واللجوء

أضحى ملف اللاجئين –خاصةً بعد عام ٢٠١٥– ضمن أولويات مختلف الأحزاب الأوروبية خلال الحملات الانتخابية؛ بحيث لم يقتصر الخطاب المعادي للأجانب عموماً واللاجئين خصوصاً على الأحزاب اليمينية المتطرفة. وبالرجوع للحالة الدنماركية السابق الإشارة إليها أعلنت رئيس الحكومة وزعيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم نيتها أن تضع حداً لطلبات اللجوء لبلادها. جاء التصريح السابق عقب الإعلان عن نتائج انتخابات ٢٠١٩، وهو العام الذي شهد أيضاً إعلان دائرة الهجرة بالدنمارك أن منطقتي دمشق وريف حلب آمنتان وبإمكانية عودة لاجئي سوريا إليهما. كما قامت السلطات الدنماركية في عام ٢٠٢١ بمراجعة حالات ١٢٠٠ سوري لبحث إمكانية عودتهم لبلادهم. [٤١] وفي مارس ٢٠٢٣ أضافت كوبنهاجن كلاً من طرطوس واللاذقية للمناطق الآمنة.

انتقدت المنظمات الحقوقية الدولية اتّباع كوبنهاجن لتلك الممارسات لكن المتحدث باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم رد بقوله: الدنمارك دولة صغيرة تعدادها ٦ ملايين نسمة ولا يمكننا استضافة كل لاجئي العالم. لقد قدمنا المساعدة للسوريين أيضاً، ولكن من الواجب كذلك على حكومات الشرق الأوسط الاعتناء بجيرانها كما نفعل نحن مع جيراننا الأوكرانيين.[٤٢]

ولا تختلف تلك الحجج كثيراً عن تلك التي كان يروج لها منذ سنوات –بدايةً من عام ٢٠١٥– اليمين المتطرف في المجر حيث نادى أنصاره بإعادة توطين اللاجئين السوريين –ومن على شاكلتهم من غير الأوروبيين– بالدول المجاورة لبلدهم الأصلي. وكان منطقهم في ذلك أن استضافة اللاجئ وتوفير الغذاء وكذلك الخدمات مثل التعليم والصحة تبلغ تكلفتها الشهرية نحو ثلاثة آلاف دولار في دولة مثل الأردن لكنها تصل لحوالي ٣٠ ألف دولار في دولة أوروبية كألمانيا.[٤٣]

أما الحزب الحاكم في فرنسا –حزب النهضة "الجمهورية إلى الأمام سابقاً"– المنتمي لتيار الوسط فقد بدا هو الآخر ساعياً لكسب أصوات مؤيدي اليمين عبر تبنيه خطاباً تتشابه مفرداته مع خطاب اليمين المتطرف فيما يخص اللاجئين. ربما كان اللجوء لذلك يهدف لتخفيف الضغوط وصرف انتباه الرأي العام عن أزمة تعديل سن التقاعد التي ثارت بسببها احتجاجات واسعة النطاق بالبلاد.[٤٤] ومن الأمثلة الدالة على ذلك التوجه ما ذكره وزير المالية برونو لومير (Bruno Le Maire) –الذي عُرف منتمياً لليمين قبل انضمامه لحزب النهضة– عن قيام أفراد يحصلون على مساعدات اجتماعية من الحكومة الفرنسية لكنهم يرسلونها لأقاربهم في "المغرب العربي" في مخالفةٍ للقوانين الفرنسية باعتباره احتيالاً مالياً. كما أكّد الرئيس الفرنسي ماكرون في السياق ذاته تشديد الضوابط على الهجرة غير الشرعية واتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة الاحتيال المالي والاجتماعي.[٤٥]

يتضح أيضاً من سياسات ومواقف الدول الأوروبية تجاه قضايا اللجوء سعي كل دولة منهم في الغالب لما يحقق لها مصلحتها ويخفف عنها أعباء اللاجئين. ففي الوقت الذي دفعت باريس فيه لتفعيل المنظومة التي دعا إليها الاتحاد الأوروبي لتوزيع طالبي اللجوء بدايةً من دول الدخول الأول، اعترضت روما وطالبت بمنع المهاجرين من بدء رحلتهم انطلاقاً نحو شواطئ إيطاليا. رأت الحكومة الإيطالية أن ذلك يقتضي حصاراً بحرياً أمام سواحل جنوب المتوسط خاصةً في ليبيا وتونس لإيقاف موجات الهجرة غير الشرعية.[٤٦] كما أصدرت الحكومة في يونيو ٢٠١٩ مرسوماً أمنياً جديداً بتغريم من يحاول مساعدة اللاجئين بما من شأنه أن يعني أن قوارب الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية التي تنقل المهاجرين إلى إيطاليا دون إذن قد تواجه غرامات تصل إلى ٥٠ ألف يورو.[٤٧] وفي السياق ذاته لجأت روما –كما سبقت الإشارة– للمفوضية الأوروبية لعقد اتفاقات مع تونس تمنحها مساعدات مالية في مقابل التصدي لتدفقات المهاجرين.

ظهرت تلك الخلافات أيضاً في قمة الاتحاد الأوروبي التي استضافتها غرناطة الإسبانية في السادس من أكتوبر ٢٠٢٣. سعت القمة لإنشاء آلية تضامن ملزمة للأعضاء متى واجهت إحداها وضعاً استثنائياً كتدفق المهاجرين بأعداد كبيرة على حدودها. تؤسس الآلية أيضاً نظاماً يقلل من إجراءات اللجوء التقليدية لكن الحماية التي يوفرها للمهاجرين ستكون أقل. إلا أن التصويت شهد رفضاً من كلٍ من بولندا والمجر وامتناعاً من النمسا وسلوفاكيا والتشيك. فقد أشار رئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيتسكي (Mateusz Morawiecki) إلى أن حكومته لا تخشى الإملاءات الآتية من بروكسل وبرلين لذلك أكّد رفضه فرض نظام لتوزيع المهاجرين غير الشرعيين على بولندا.[٤٨] اللافت للأمر هنا أن هذه التصريحات جاءت قبل عشرة أيام من إجراء الانتخابات التشريعية في بلاده مما يؤكد ما تمت الإشارة إليه سابقاً من التوظيف السياسي لقضايا اللجوء والهجرة. بل إن ذلك التوظيف لا يقتصر فقط على اللاجئين غير الأوروبيين فقد كانت تتم الاستعانة بقضية اللاجئين الأوروبيين "الأوكرانيين" عبر استخدام التعاطف الشعبي معهم لكسب أصوات الناخبين والتأييد الحزبي.

أما رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان فقد جاءت تصريحاته أكثر حدة عبر وصفه فرض الآلية على أعضاء الاتحاد بانتهاك يتم باسم القانون وإن إرغام بلاده على قبولها لن يقود لاتفاق أو تسوية. وكانت نتيجة الموقفين البولندي والمجري فشل القمة في الخروج بإعلان أو بيان مشترك في الختام.[٤٩]

ب. أمننة ملف اللاجئين السوريين

لم تقتصر عملية الأمننة على الفعل الخطابي والتي أبرزت الدراسة أهم ملامحه عبر استعراض التصريحات التي خرجت من النخب السياسية والقيادات الرسمية لبعض الدول وإنما هناك أيضاً جانب يحتاج مزيداً من التفصيل

ألا وهو الاستفادة من الأمننة وتخصيص الموارد لها أو استغلالها للقيام بممارسات لم تكن لتصبح مقبولة إلا بإظهار المسألة كتهديد للأمن.

بالعودة للملف السوري والتعامل معه أوروبياً يمكن الاستعانة بالسياسات الهولندية تجاه الأزمة كمثال. فقد خصصت الحكومة الهولندية إدارةً مهمتها البحث في التاريخ الأمني للاجئي سوريا على أراضيها. كان من بين انشطة تلك الإدارة في أغسطس ٢٠٢٢ نشرها إعلاناً باللغة العربية عبر صفحات الفيسبوك تدعو فيه المقيمين السوريين إبلاغها عمن يعتقدون أنهم مجرمون مندسون بأوساط اللاجئين وتسللوا بتلك الطريقة للبلاد. من ثم أصبحت إجراءات كالاستعلام الأمني عاملاً مهماً لمنح اللاجئ التصريح بالإقامة. ولا يُقصد بالتاريخ أو الماضي الأمني ما اقترفه الشخص من جرائم في موطنه الأصلي فقط وإنما يشمل أيضاً أية أنشطة يكون قد تورط فيها خارجه مثل الاتجار بالبشر أو المخدرات أو الانضمام لتنظيمات مسلحة محظورة أو متطرفة.

تقييم الممارسات السابقة من الناحية القانونية يعطي هولندا ودولاً أخرى على شاكلتها الحق في أن تضمن عدم استغلال اشخاص مجرمين أو خارجين على القانون الجانب الإنساني لقضايا اللاجئين كي يتسللوا لأراضيها فيما يعتبر تهديداً لأمنها القومي. لكن تكمن المعضلة في أن تتجاوز أهمية الهواجس الأمنية الجوانب الإنسانية والاجتماعية وهو مايظهر في حجم الميزانيات التي تخصص له وأعداد القائمين بالعمل بهذه الإدارات الأمنية وتخصصاتهم. بلغت درجة الدقة في تحقيقات تلك الإدارات إلى إخضاع لغة سردية طالبي اللجوء للاختبار من خلال دراسة مفردات ومصطلحات أوردها باستمارات طلب اللجوء وأثناء المقابلات الشخصية. فاعلية تلك الأداة ظهرت مع النجاح في كشف انتماء أحد الأشخاص لنظام بشار الأسد وقيامه بتزوير كافة الوثائق الرسمية التي قدمها للحصول على وضعية اللاجئ. كان أساس الاكتشاف هو استخدام ذلك الشخص لمصطلحات ومفردات يستخدمها الجيش السوري.

خاتمة

ظهر عبر الدراسة كيف تم استحضار قضايا الهجرة واللجوء من النخب السياسية والقيادات الأوروبية سواء الرسمية أو غير الرسمية لتتحول لقضايا أمنية مهمة في أوروبا منذ العام ٢٠١٥. فقد كانت أهم ملامح أمننة تلك القضايا خروج التصريحات التي تصنفها كتهديد للأمن القومي، واتباع سياسات بعينها تجاه اللاجئين مثل تأسيس إدارات خصيصاً في تلك الدول للتعامل معها، والموارد التي وفرتها الحكومات لتمويل إدرات الهجرة. وصل الأمر ببعض الحكومات الأوروبية –كالمملكة المتحدة وإيطاليا– إلى العمل على ترحيل المهاجرين غير الشرعيين الفارين إليها لتوطينهم بدول أخرى –مثل رواندا– في القارة الأفريقية.

لاقى خطاب الأمننة قبولاً لدى قطاعات من الجماهير الأوروبية خاصةً تلك الداعمة لليمين المتطرف. غير أن القيادات التي لم تبدِ ترحيباً باللاجئين السوريين وأقرانهم من الشرق الأوسط ومناطق الصراعات بأفريقيا تحوّل خطابها نحو اللاجئين الأوكرانيين إلى الترحيب وتقديم التسهيلات على كافة المستويات. هذا التحول الواضح أثار من جديد المعايير المزدوجة التي تظهر بالساحة الدولية من قِبل بعض الفاعليين الدوليين تجاه قضايا مهمة بالنظام الدولي.

أما عن تباين سياسات ومواقف الدول الأوروبية من قضايا الهجرة واللجوء فقد رصدت الدراسة عدة عوامل قد تؤدي أدواراً في صياغة تلك السياسات والمواقف. يأتي على رأس هذه العوامل الوضع الاقتصادي للدولة المستقبلة ومدى حاجتها للعمالة الوافدة والمهاجرين خاصة أصحاب المهارات. فهذه الدول –مثل ألمانيا– ترحب بهم حتى وإن مارست انتقائية شديدة في الاختيار والتعيين ووضعت من الشروط ما قد يصعب على كثيرين منهم استيفاؤها.

ومن العوامل أيضاً الموقع الجغرافي للدولة المستقبلة داخل الاتحاد الأوروبي فهناك دول تقع على أطراف الاتحاد وبمواجهة دول بقارات أخرى يتخذها المهاجرون معبراً للجوء لأوروبا حيث تواجه المشكلات الأكبر باعتبارها دول الدخول الأول للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين. من هذه الدول تلك الواقعة شمال/غرب البحر المتوسط – كاليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا– وتتراوح مواقفها بين عدم الترحيب باللاجئين والرغبة في ترحيلهم إلى من حيث جاءوا أو لدولة ثالثة، أو رفض تحمل عبء اللاجئين بمفردها والمطالبة بتوزيعهم على بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي.

ولا يمكن كذلك إغفال الدور الذي تؤديه قوى اليمين المتطرف في إزكاء روح العداء والكراهية تجاه الأجانب. وكلما تزايدت شعبية اليمين المتطرف بين المواطنين وزادت قناعة أولئك المواطنين بخطاب الأمننة –خاصةً عندما تكون حكوماتهم يمينية– تتزايد احتمالية رفض استقبال اللاجئين والمهاجرين من ذوي الأصول غير الأوروبية . لكن مع ملاحظة أن الدراسة رصدت كيف أضحت قضايا الهجرة واللجوء تشغل –خاصةً في فترات الحملات الانتخابية– حيزاً مهماً من نقاشات الأحزاب السياسية الأوروبية عموماً بكافة توجهاتها. وصارت الأحزاب اليسارية –بل وحتى الليبرالية منها كما في الدنمارك– تتبنى خطابات وتتبع سياسات وتتخذ مواقف قريبة من نظرائها اليمينية المتطرفة التي تبدي العداء للأجانب وترفض استضافة اللاجئين في بلدان تلك الأحزاب.

لكن تجدر الإشارة إلى أن موجات اللجوء التي تشهدها القارة الأوروبية لا تنفي سعي اللاجئين للانتقال لدول بقارات أخرى وهذه الدول أيضاً منها من لا يرحب باستقبالهم. فدولة مثل اليابان تُوصف قوانين اللجوء إليها

بالأكثر تشدداً في العالم. فرغم تقديمها مساعدات سخية بمليارات الدولارات مباشرة لدول بالشرق الأوسط إلا أن رئيس وزرائها الراحل شينزو آبي كان دوماً ما يؤكد أن على بلده الاعتناء بسكانه كبار السن قبل إيواء اللاجئين.

غير أن الواقع أيضاً بالديمقراطيات الغربية يشير إلى أن المجتمع المدني بتلك الدول بإمكانه أن يمثل عنصراً مهماً في التأثير على سياسات الحكومات. على سبيل المثال، في بريطانيا وتطبيقاً للاتفاقية الموقعة مع رواندا –السابق الإشارة إليها– قامت السلطات بإصدار قرار بترحيل عشرة لاجئين غير شرعيين وصلوا السواحل البريطانية قادمين من شواطيء فرنسا. لكن جمعيات إغاثة بريطانية ونشطاء حقوقيين ساعدوا هؤلاء المهاجرين في إقامة دعوى قضائية أمام المحاكم البريطانية ضد قرار الترحيل. وبالفعل قضت محكمة الاستئناف في ٢٩ يونيو ٢٠٢٣ بعدم قانونية خطة الترحيل لأن سلطات رواندا لم تقدم بالدليل ما يثبت كونها تمثل دولةً ثالثة آمنة لاستقبال اللاجئين المرحلين.[٥٠] وعلى الرغم من تمسك الحكومة البريطانية بخطتها وطعنها على قرار المحكمة إلا أن دلالة فاعلية المجتمع المدني في قضيةٍ كهذه يبين أن خطاب الأمننة الذي يلجأ إليه البعض من أعضاء النخبة السياسية ليس بالضرورة أن يلقى قبولاً أو يؤتي ثماره عبر اقناع الجماهير بأن القضية جوهر الخطاب ينبغي النظر إليها كتهديد للأمن.

إلا أن السلطات البريطانية لجأت للبرلمان البريطاني الذي أقر في أبريل ٢٠٢٤ قانوناً يتيح للأشخاص الذين رُفضت طلبات لجوئهم فرصة الانتقال إلى رواندا، مقابل مبلغ مالي. وأبرزت تقارير صحفية بعدها بأيام قلائل حصول أول طالب لجوء ينتقل لرواندا في ظل ذلك القانون على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه استرليني بمجرد وصوله للعاصمة كيغالي وذلك لمساعدته على الاستقرار هناك.[٥١]

الهوامش

[1] Konrad Pędziwiatr, "Politics of fear and securitization of refugees in Poland," paper presented at 3rd EUMIGRO Conference "Migration and integration in the European Union – facts, figures, challenges and policy responses", organized by Warsaw School of Economics on 26 March 2019. Available at: https://www.migrazionieuropadiritto.it/3rd-eumigro-conference-migration-and-integration-in-the-european-union-facts-figures-challenges-and-policy-responses/

[2] Elsa Vigneau, "Securitization Theory and the Relationship between Discourse and Context: A Study of Securitized Migration in the Canadian Press, 1998-2015", *Revue Européenne des Migrations Internationales* [Online], Vol. 35, No. 1 & 2 (2019), p. 192.

[٣] شكّل كلٌ من كتاب باري بوزان (Buzan) المعنون الناس والدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية الصادر عام ١٩٨٣، وورقة عمل أوليه ويفر (Wæver) المنشورة عام ١٩٨٩ بعنوان "الأمن، قانون الكلام: تحليل سياسة كلمة" بدايات التأصيل النظري لمدرسة كوبنهاغن. وقدّم ذلك الثنائي مع دي ويلد (De Wilde) في عام ١٩٩٨ كتاباً يؤطر منهاجياً للمصطلح تحت عنوان: الأمن: إطار جديد للتحليل.

[4] ضحى هوام، "نظرية الأمننة،" **الموسوعة السياسية** (٧ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/3y7f2o

[5] Elsa Vigneau, *op. cit.*, p. 191.

[6] "العدل الأوروبية: يمكن حرمان لاجئ من وضعية الحماية إذا أدين بارتكاب جريمة "ذات خطورة بالغة"،" **فرنسا ٢٤** (٧ يوليو ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://shorturl.at/afiV5

[7] M. Bahadir Ileri, "Testing the Securitization Paradigm of the So-Called Copenhagen School in the Case Study of Europe Migrant," *Revista de Estudios Europeos*, No. 74 (julio-diciembre, 2019), p. 84.

[8] Cassia Casagrande, "The impact of public discourse on the securitization of the asylum law (LAsi) and policies in Switzerland," *Institut Barcelona Estudis Internacionals*, Student Paper Series 7 (2011-2012), p. 10.

[9] M. Bahadir Ileri, *op. cit.,* p. 95.

[10] *Ibid.,* p. 92.

[11] معهد البحرين للتنمية السياسيّة، **معجم المصطلحات السياسية** (المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسيّة، ٢٠١٤)، ص ٢٣.

[12] Pamela Tannous, "The Rise of the Far-Right in Europe," *Fiker Issue Brief* (January 2023), p. 2, available at: https://www.fikerinstitute.org/publications/the-rise-of-the-far-right-in-europe

[13] *Ibid.*

[14] M. Bahadir Ileri, *op. cit.,* p. 88.

[١٥] إيمان النمس، "محددات الموقف الأوروبي من اللاجئين،" **نون بوست** (١ أكتوبر ٢٠١٥)، متاح على الرابط المختصر التالي: http://goo.gl/Qxv8a0 (accessed 02/04/2016).

[16] Regional Refugee and Migrant Response Plan for Europe: Eastern and Mediterranean and Western Balkans Route: January – December 2016, *UNHCR*, available at https://data.unhcr.org/mediterranean/download.php?id=521 (accessed 26 June 2016).

[17] European Parliament, "EU-Turkey Statement & Action Plan," *Legislative Train* 10.2023

[18] Migrant crisis: EU-Turkey deal comes into effect, *BBC* (20 March 2016), available at: https://www.bbc.com/news/world-europe-35854413

[19] EU migration pact with Turkey on brink of collapse, *Financial Times* (2 March 2020), available at: https://www.ft.com/content/81e161e0-5ca3-11ea-b0ab-339c2307bcd4

[٢٠] كان من بين ضحايا القارب الذي يقل الطفل والدته وأخوه في حين نجا والده. اعتبر اسم الطفل رمزاً للمآسي التي يعانيها اللاجئون، كما اعتبر الحادث تقاعساً من الدول المتقدمة عن مساعدة آلاف اللاجئين الذين يقومون برحلات بحرية خطرة على متن قوارب متهالكة للوصول إلى أوروبا. للمزيد من التفصيل انظر على سبيل المثال: "أتذكرون إيلان.. طفل سوريا المرمي جثة على شاطئ رقد بسلام،" **شبكة العربية** (١٥ مارس ٢٠٢٠)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://shorturl.at/nxBQS

[21] M. Bahadir Ileri, *op. cit.,* p. 95.

[٢٢] حسناء حسين، "قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف،" **مركز الجزيرة للدراسات** (١١ يناير ٢٠١٦). متاح على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/12/201512239408698397.html#e1(accessed 8 March 2016).

[23] Rob Williams, "Syrian refugees will cost ten times more to care for in Europe than in neighboring countries," *The Independent* (14 March 2016), available at: http://www.independent.co.uk/voices/syrian-refugees-will-cost-ten-times-more-to-care-for-in-europe-than-in-neighboring-countries-a6928676.html (accessed 15 October 2023)

[٢٤] "اللجوء إلى الدنمارك: ترحيب حار بالأوكرانيين و "تمييز مستتر" بحق السوريين،" **بي بي سي العربية** (٢١ أبريل ٢٠٢٢)، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-61182718

[٢٥] "تعديلات جديدة على قانون الهجرة الفرنسي تثير جدلاً واسعاً،" **دويتش فيله** (٥ فبراير ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/bve0nz

[٢٦] "نقاش ساخن في مجلس الشيوخ الفرنسي بسبب الجزائر،" **الشروق الجزائرية** (٢٦ مارس ٢٠٢٣)ـ متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/mailm9

[٢٧] "إحصائية رسمية: أكثر من ربع سكان ألمانيا ينحدرون من أصول مهاجرة،" **دويتش فيله** (١٢ أبريل ٢٠٢٢)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/jnusbu

[٢٨] "عدد سكان ألمانيا يرتفع لأعلى مستوياته بسبب الحرب الأوكرانية،" **سكاي نيوز عربية** (٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://shorturl.at/isCQY

[٢٩] "ألمانيا... دعوات إلى "ثقافة ترحيب جديدة" وتسهيل هجرة العمال،" **دويتش فيله** (١٩ ديسمبر ٢٠٢٢)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/ff7sdf

[٣٠] الأطباء السوريون يسدون عجز النظام الصحي الألماني، **شبكة الجزيرة** (١٤ أبريل ٢٠١٦)، متاح على الرابط المختصر التالي: http://goo.gl/cfH9av

[٣١] "٢ مليون وظيفة شاغرة.. ألمانيا تسهل قوانين الهجرة للعمال المهرة،" **جريدة الشرق** (٢٣ يونيو ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://shorturl.at/emyQ1

[٣٢] ""الخيام ليست الحل"... مشكلة إيواء طالبي اللجوء تتفاقم في النمسا،" **دويتش فيله** (٢٥ ديسمبر ٢٠٢٢)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/91kvik

[٣٣] "تحذيرات من تفاقم أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٣،" **دويتش فيله** (٩ يناير ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/pejvig

[34] "EU nations must not refuse Muslim refugees, Angela Merkel says," *The Independent* (29 August 2016), available at: https://www.independent.co.uk/news/world/europe/refugee-crisis-eu-europe-angela-merkel-muslim-refugees-migrants-asylum-seekers-a7214791.html

[٣٥] لمزيد من التفصيل حول العنصرية التي واجهها الفارون الأفارقة من أوكرانيا، انظر على سبيل المثال: "تقارير عن عنصرية تجاه أفارقة فارين من أوكرانيا وبولندا تنفي،" **دويتش فيله** (٢٨ فبراير ٢٠٢٢)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://shorturl.at/auJQS

[٣٦] "الحرب تفضح عنصرية مراسلين وسياسيين أجانب: الضحايا أوكرانيون.. ليسوا عراقيين ولا أفغانا،" **جريدة القبس الكويتية** (٢٨ فبراير ٢٠٢٢)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/k918iu

[٣٧] اللجوء إلى الدنمارك: ترحيب حار بالأوكرانيين و "تمييز مستتر" بحق السوريين، **مرجع سابق.**

[٣٨] "مخاوف ليبية من مشروع إيطالي لتوطين المهاجرين جنوب البلاد،" **إندبندنت عربية** (٢٤ يوليو ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/dhx81

[٣٩] أستراليا تؤكد التشدد في سياسة الهجرة وأنها لن "تبكي" على طالبي اللجوء، **مونت كارلو الدولية** (٢٥ أبريل ٢٠١٦)، متاح على الرباط المختصر التالي: https://rb.gy/24nhtr

[٤٠] المفوضية الأوروبية تبدأ ضخ أموال إلى تونس لدعمها في الحد من تدفق المهاجرين، **فرنسا ٢٤** (٢٢ سبتمبر ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://t.ly/PuyB_

[٤١] "اللجوء إلى الدنمارك: ترحيب حار بالأوكرانيين و "تمييز مستتر" بحق السوريين،" **مرجع سابق.**

[٤٢] **المرجع السابق.**

[43] Rob Williams, *op. cit.*

[٤٤] أحمد عبد الحافظ فواز، " أثر استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية على أمننة الهجرة الأوروبية،" **دورية آفاق استراتيجية ، مركز دعم واتخاذ القرار**، العدد السابع (يونيو ٢٠٢٣)، ص ٩٨.

[٤٥] "انتقادات لوزير المالية الفرنسي بعد حديثه عن "أشخاص يرسلون المعونات الاجتماعية إلى المغرب العربي،" **فرنسا ٢٤** (١٨ أبريل ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المحتصر التالي: https://rb.gy/vfxuwk

[٤٦] تحذيرات من تفاقم أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٣، **مرجع سابق.**

[47] Italy adopts decree that could fine migrant rescuers up to €50,000, *The Guardian* (15 June 2019), available at: https://rb.gy/4edrl

[٤٨] "بولندا والمجر تعارضان إصلاح نظام الهجرة الأوروبي،" **إندبندنت عربية** (٦ أكتوبر ٢٠٢٣)، متاح على الرابط المختصر التالي: https://rb.gy/6hquo

[٤٩] **المرجع سابق.**

[٥٠] "ترحيل المهاجرين: الحكومة البريطانية تطعن على قرار المحكمة بوقف نقل اللاجئين لرواندا،" **بي بي سي العربية** (٢٩ يونيو ٢٠٢٣)، متاح على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/articles/clkdwewyyd4o

[٥١] " المال مقابل الرحيل.. بريطانيا ترحل أول طالب لجوء إلى رواندا،" **سكاي نيوز عربية** (١ مايو ٢٠٢٤)، متاح على الرابط المختصر التالي:

https://rb.gy/bamdx3